ما لها الواقعة على اللفظ وهذا بخلاف الضمير المستتر في وضع في
المتن فانه عايد على اللفظ وليس عايدا على ما والضمير في قوله
له هو عليه العايد على ما الواقعة على المعنى فقوله وضع له في
المتن صلة او صفة جرت على غير من هي له فكان من حق المص
ان يبرز الضمير على ما ذهب اليه ابن مالك وغيره قوله بدلالة بتو
سط الوضع الى اخره اقول هو بظاهره يقتضي ان المجاز تاتي فيه الاقسام
الثلاثة اذ هو دال على الجملة بتوسط الوضع وان كان نوعيا
كوضع المركبات واشار الشيخ عليه الرحمة بقوله بتوسط الوضع الى دفع
التقاض حدود الدلالات كما قال القزويني وغيره ان حدود الدلالات
بتنقض كل منها بالاخريين في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوع
للجرم والضوء والمجموع فان دلالته على الضوء مثلا يمكن ان تكون
مطابقة وتضمنا والتزاما فلا بد من قيد بتوسط الوضع في كل منها
كما فعلوا احترازا عن الانتقاض الى اخر ما ذكره القزويني قوله على تمام ما
وضع له لاشعاره بالتركيب وعلى بعض ما وضع له مع انه اخصر
تنبيها على ان التمام لا يشعر بالتركيب لان مقابلة التنقص بخلاف
الجميع فان مقابله البعض التهى دواني وكتب ايضا ما نصه قوله على تمام
ما وضع له يعني على ما وضع له بتمامه قبل الحاجة الى تمام لان اللفظ
انما وضع لمعناه فلم يكن هناك شيء يحتاج عنه واجيب بانه اختير
به عما اذا استعمل اللفظ في نفسه نحو زيد ثلاثي مثلا واجاب شيخنا
العلامة احمد ابن قاسم بانه في تلك الحالة دال بالمطابقة فهو داخل في
قوله على ما وضع له من غير ذكر تمام واقول له ومبني على ان دلالة اللفظ

على نفسه وضعية وهو احد طريقين فيه وقيل انه بدل والحالة
ما ذكر بالعقل لانها الوضع وعليه فلا يأتي الجواب قوله لمطابقته كأنه
يتعلق ببدل بعد اعتبار تعلق بالمطابقة به فافهم قوله اي
موافقته اي موافقة الدال للمدلول قوله وعلى جزئه اي بتوسط
الوضع لتمام ما وضع له وكذا الكلام في الالتزام فافهم قوله اي جزء ما اي
معنى وضع اي اللفظ له اي لما الواقعة على المعنى قوله وعلى ما اي معنى
والضمير المستتر في يلازم يرجع الى ما والضمير المنصوب يرجع الى ما
الواقعة في قول المتن ما وضع له وهو المعنى الموضوع له كما اشار اليه
الشيخ تامل وكتب ايضا على قوله على ما اي لازم وعلى قوله الشا
رح ما وضع له تغيير للعبارة في يلازم وكتب ايضا ما نصه قوله وعلى ما
يلازمه في الذهن بالالتزام ليس بقيد كما بينه ان كان له لازم لعلمه مر
عادة لكلام الامام القايل بان المطابقة تستلزم الالتزام حيث قال
ان تصور كل ماهية يستلزم تصور انيتها ليست غيرها وان كانت
تلك المقالة مردودة بان المعتبر انما هو اللزوم البين بالمعنى الاخص
وهو الذي يكفي في تصور الملزوم فقط في جزم العقل باللزوم قوله سواء
لازمه في الخارج كالانسان بالنسبة الى قبول العلم قوله او لا كالحيوان
بالنسبة الى البصر قوله فانه اي لفظ انسان بدليل قوله
على الحيوان الناطق اي على معنى الحيوان الناطق قوله وعلى قابل
صنعتي العلم والكتابة بالالتزام وكذلك السقف بدل على الجدار قوله
مطابقة اي كلالة دلالة مطابقة قوله لانه فرق الى اخره انما يكون كذلك
من حيث الحكم عليه او به اما حيث لا حكم فلا تضمن فتامل وافهم

Copyright © King Saud University